

منهج الجاربردي في كتابه الفكوك في شرح الشكوك؛

ميراث ثقافي إسلامي

محمد ابراهيم خليفه شوشري*

ابوالفضل رضائي**، پریسا بختیاری***

الملخص

تراث كل أمة هو رصيدها الباقي، ومدخرها المعبر عما كانت عليه من تقدم في كل مجالات الحضارة والثقافة. والمكتبات في أقطار العالم جمعت كثيراً من الميراث المكتوب للمسلمين في العصور الذهبية للحضارة الإسلامية. وإخراج هذه المخطوطات وتحقيقها تحقيقاً علمياً واجب على الباحثين. كتاب الفكوك في شرح الشكوك لإبراهيم بن أحمد الجاربردي (٧١٢ق) - العالم الإيراني في القرن الثامن الهجري - أحد هذا الميراث المكتوب الذي شرح المؤلف فيه كتاب والده أحمد بن حسن الجاربردي (٧٤٦ق)، الموسوم بشكوك على الحاجبية وهو شرح لكافية ابن الحاجب (٦٤٦ق). كتاب الكافية لقي - على صغر حجمه - اهتمام العلماء الذين جاءوا بعده فهبّ جمع منهم لشرحه ونقده حيث حظي بمائة وأربعين شرحاً بالعربية، منها ما كسب شهرة واسعة في الأوساط العلمية ومنها ما لم يحظ بشهرة تذكر فبقي مغموراً غير معروف كشرح أحمد بن حسن الجاربردي وشرح إبراهيم الجاربردي لكتاب والده هذا. والمهم أنّ هذه المقالة تتناول البحث في

* أستاذ في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة الشهيد بهشتي

** أستاذ مشارك في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة الشهيد بهشتي، A.Rezaei353@gmail.com

*** طالبة الدكتوراه في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة الشهيد بهشتي (الكاتبة المسؤولة)، bakhtiari_317@yahoo.com

تاريخ الوصول: ١٣٩٧/٧/١٩، تاريخ القبول: ١٣٩٧/١٠/٢٣

منهج الكتاب الأخير في عرض المادة العلمية والتعليقات والشواهد، وموقف مؤلفه في الخلافات النحوية وتشير نتائج هذا البحث إلى أن الجاربردي كثير الاحتجاج بالجمل النثرية وأسلوبه يتسم بالغموض والتطويل إذ يلجأ إلى التعليقات المنطقية، وهو لم يكن بصرياً ولا كوفياً بل كان يذهب مذهب القياس الصحيح والنقل الكثير.

الكلمات الرئيسية: الكافية، الجاربردي، الفكوك في شرح الشكوك، المنهج.

١. المقدمة

إن تراثنا الإسلامي ضخم غني، تموج به أروقة المكتبات ودور الحفظ والمخطوطات حتى يجب علي الدارسين أن يزيلوا عنها غبار النسيان والزمن. وتنقيح هذه المخطوطات القيمة يبرز عن وجهة الحقيقية لثقافة المسلمين ومدى محاولاتهم في ارتقاء العلوم المختلفة. فليس من المتصور أن نؤرخ لعصر أو أديب دون أن نجمع نصوص تراثه ونحققها. إن علماء التاريخ والحضارة ليهتمون اهتماماً بالغاً بالآثار المادية، وما تزال المرويات والآثار النقلية جوهر المادة التاريخية (دياب، ١٩٩٣م: ٩).

علماء الإسلام اهتموا بالقرآن الكريم اهتماماً جعلهم وضعوا بعض العلوم في لطائف اللغة العربية وأسرارها لفهمه الصحيح، ومن أهمها علم النحو؛ فالغرض من وضع علم النحو هو مراقبة النصّ القرآني، فلغة القرآن هي الحجّة في استنباط قواعد النحو. فعلم النحو لم يكن مستقلاً عن علوم القرآن، بل كان علماً من علوم القرآن. لذا حظى النحو باهتمام كبير من جانب العلماء والفقهاء وألّفوا فيه كتباً قيمة؛ إلا أن كثيراً من هذه الآثار ما يزال مطويّاً في خزائن المكتبات وينتظر يداً تخرجه.

كتاب الكافية لابن الحاجب من أهمّ المختصرات النحوية وأشهرها في علم النحو. عنوانه الكامل كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب إلا أنه عرّف بين النحويين باسم الكافية وهو مختصر مفيد لعلم النحو، يكفي الدارس ليحيط علماً بالموضوعات الأساسية في علم النحو، بعيداً عن كثير من التفاصيل والفروع والخلافات، وهو ما قصد إليه ابن الحاجب.

وقد شغل كتاب الكافية العلماء طوال القرون ومما يدلّ على أهميته أنه أُحصي له مائة واثنان وأربعون شرحاً باللغة العربية، إضافة إلى شروحه الفارسية والتركية، فضلاً عن المختصرات والمنظومات، والمصنفات في إعراب الكافية (ابن الحاجب، د.ت: ٤). ومن هذه الشروح ما هو مطبوع ومنها ما هو مخطوط . ومن الشروح المشهورة للكافية: شرح مصنفها ابن احاجب (٦٤٦ق)، وشرح الرضي الإستراباذي (٦٨٦ق)، والفوائد الضيائية لنور الدين الجامي (٨٩٨ق)، والبرود الضافية والعقود الصافية لجمال الدين علي بن محمد بن أبي قاسم الصنعاني (٨٣٧ق)، ومن الشروح المجهولة؛ الخاملة الذكر: كتاب شكوك على الحاجبية لأحمد بن حسن الجاربردي (٧٤٢ق) وشرح هذا الكتاب الفكوك في شرح الشكوك لولده إبراهيم الجاربردي الذي هو موضوع بحثنا هذا، ولم يشتهر بالشهرة التي تليق به ومؤلفه وقد خلا من ذكره كثير من كتب النحو.

وإخراج هذا الشرح مساهمة في احياء تراثنا ويضيف أثراً علمياً إلى المكتبة الإسلامية. حصلت على نسختين من مخطوطة كتاب الفكوك في شرح الشكوك، أحدهما نسخة مكتبة مجلس الشوراي الإسلامي في إيران والأخرى نسخة مكتبة شستريتي في إيرلندا، وبعد تصحيحها والمقارنة بينهما، قمت بإخراج المنهج الذي سلكه الجاربردي في شرحه هذا.

ولم يبين الجاربردي في مقدمة كتابه المنهج الذي سلكه في الشرح واكتفي بأن يقول أن دافعه الرئيسي من الشرح هو أهمية علم النحو والقيمة العلمية لكتاب الكافية، حيث قال: «فِيَّانَ الْعُلُومَ كُلَّهَا لَا تَخْتَفِي فَنَخَامَتُهَا وَعَظَمَتُهَا وَلَا تَحْتَبِي جَالَتُهَا وَنَبَاهَتُهَا سِيَّمَا النَّحْوُ فَإِنَّهُ مِنْ الشَّرْفِ فِي ذُرُورِ السَّنَامِ، تَوَقَّيفٌ عَلَيْهِ اسْتِخْرَاجُ الْأَحْكَامِ مِنَ الْكِتَابِ، وَسُنَّةِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَضْرَبُ يَعْرِقُ إِلَى الْوُجُوبِ وَالِاحْتِتَامِ، وَقَدْ قِيلَ النَّحْوُ فِي الْكَلَامِ كَالْمَلْحِ فِي الطَّعَامِ هَذَا وَإِنَّ كِتَابَ الْكَافِيَةِ فِي النَّحْوِ كِتَابٌ كَثِيرُ الْفَوَائِدِ، مَحْتَوٍ عَلَى الْفَرَايِدِ، وَ...» (الجاربردي، د.ت: ١).

غير أن هذا البحث حاول أن يحدد بعض الأسس التي قام عليها منهج الجاربردي في شرحه هذا، وقد تركزت الدراسة على مباحث يسبقها تمهيد تناول حياة أحمد بن حسن الجاربردي (٧٤٦ق) وإبراهيم بن أحمد الجاربردي (٧١٢ق).

١.١ أسباب اختيار البحث

وقد دفعني لاختيار هذا الموضوع عدة أسباب من أهمها:

١. أنه شرح لكتاب كبير من أهم كتب النحو؛ فالكافية من النصوص التي أفاد منها عدد كثير من طلاب العلوم، ولا يزالون يستفيدون منها، وقد تناوله كثير من الدارسين بالشرح أو النظم أو الاختصار أو التعليق، وكونه شرحاً لكتاب الكافية الغني عن التعريف إنما يعني هذا الشرح مهم أيضاً.
٢. القيمة العلمية للكتاب؛ فقد شرح فيه مؤلفه كافية ابن الحاجب شرحاً قيماً، امتاز بحسن العرض وكثرة التعليقات النحوية الدقيقة وتنوع الاستدلالات والنقول عن النحاة السابقين، فهو كتاب حافل بالمناقشات العلمية الجادة.
٣. الرغبة في المساهمة في إحياء كتب التراث التي لا يزال عدد منها في خزائن المكتبات ينتظر من ينفذ عنها غبار النسيان فينتفع طلاب العلم والمعرفة بما فيها من كنوز معرفية.
٤. جامعية كتاب الفكوك في شرح الشكوك؛ لأنه في مجمله يشتمل على كتاب شكوك على الحاجبية لأحمد بن حسن الجاربردي ولهذا فإنّ الفكوك في شرح الشكوك اشتمل على جهود عالين نحويين.
٥. التعريف بجهود بعض العلماء الإيرانيين في النحو العربي.

٢.١ ومن أبرز أهداف البحث

١. التعريف بالمنهج الذي اتبعه الجاربردي في الشرح.
 ٢. عرض الآراء التي أيدها الجاربردي.
 ٣. التعريف بمذهب الجاربردي النحوي.
- والمنهج في هذا البحث هو المنهج الوصفي - التحليلي.

١.٣ خلفية البحث

لم يسبق بحث في كتاب الفكوك في شرح الشكوك للجاربردي ومنهجه - حسب اطلاعي -
أما كتب الفهارس التي أشارت إلى مخطوطته: كتاب فهرستگان نسخه‌هاي خطي ايران
لمصطفى درايي، وكتاب فهرس المخطوطات العربية في مكتبة شستريبي لآرتور جان آلبري^٢،
وقد أشير فيهما بكتاب الفكوك في شرح الشكوك ومؤلفه وموضوعه وكتب التراجم التي جاء
بترجمته: كتاب الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة للعسقلاني، الذي ذكر أنه أحد علماء
عصره وله جواب قاطع لمناظرات القاضي عضد الدين الإيجي وأحمد بن حسن الجاربردي في
قوله تعالى: (فأتوا بسورة من مثله)، ومعجم المصنفين للتونكي، ومعجم المؤلفين لكحالة،
جاءا بترجمة مختصرة من الجاربردي، وطبقات الشافعية الكبرى الذي جاء فيه مكاتبات
الجاربردي وعضد الإيجي بكاملها. ورسالة تصحيح شرح شافيه جاربردي رسالة الماجستير،
للباحث: رضا ديده ور، جامعة طهران، ١٣٩٠ش؛ التي تتناول بتصحيح وتحقيق شرح
الشافعية لأحمد بن حسن الجاربردي والد الشارح.

لكنني لم أقف على بحث أو دراسة تناولت الجاربردي وكتابه الفكوك في شرح الشكوك،
فهذا الموضوع لم يدرس من قبل - فيما أعلم -.

٢. أحمد بن حسن الجاربردي ومنزلته العلمية

«أحمد بن الحسن بن يوسف، فخرالدين الجاربردي (٧٤٦هـ - ١٠٠٠م - ١٣٤٦م)
فقيه شافعي، اشتهر وتوفي في تبريز.» (الزركلي، ٢٠٠٥م: ١/ ١١١) هو أحد الشيوخ
المشهورين ببلاذ تبريز والمتصددين للتدريس أخذ عن القاضي ناصرالدين البيضاوي
(ابن العماد، ١٩٩٤م: ٦/ ١٤٨). قال السبكي: «كان إماماً فاضلاً ديناً خيراً وقوراً مواظباً
على الاشتغال بالعلم وإفادة الطلبة، وجدّه يوسف أحد شيوخ العلم المشهورين بتلك البلاد
والمتصددين لشغل الطلبة وله تصانيف معروفة وعنه أخذ الشيخ نورالدين الأردبيلي وغيره.
توفي بتبريز شهر رمضان» (السبكي، د.ت: ٨/٧). تفرد الشوكاني في كتابه؛ البدر الطالع

بذكر سنة وفاته وهي سنة ٧٤٢ هـ (الشوكاني، د.ت: ١/٤٧). لم تذكر لنا كتب الطبقات سنة ولادته ومحلها، وإنما ذكرت نبذة يسيرة عن سيرته لا تتجاوز في أكثر الأحيان الصفحة أو أقل من ذلك. غير أنها اتفقت على أنه عالم ماهر مشهور في عصره، وله مناظرات مع العلامة القاضي عضد الدين الإيجي (٧٥٦ق)، ومع أنه لم يشتهر كشاعر إلا أنه نقل عنه السبكي أحياناً (السبكي، د.ت: ٧/٩). ذكر السيوطي من مصنفاته: شرح المنهاج للبيضاوي في أصول الفقه، وشرح الحاوي الصغير في الفقه، وشرح الشافية لابن الحاجب، وحواش على الكشاف (السيوطي، ١٩٦٥م: ١/٣٠٣). ومن مؤلفاته أيضاً: شرح كتاب الهداية لبرهان الدين البخاري المرغيناني في الفقه الحنفي الذي هو شرح بداية المبتدي لمرغيناني، والحواشي على شرح الإيضاح لابن الحاجب في علم النحو وهو شرح المفصل في النحو للزخشري، والمعني في علم النحو هو رسالة في علم النحو وشرحها كثيرون، منهم محمد بن عبدالرحيم عمري الميلاني أحد تلامذة الجاربردي، وشرح الأصول لعلي بن محمد بزروي (شبهة، ١٩٧٩م: ٣/٩)، وشكوك على الحاجبية شرح كتاب الكافية لابن الحاجب (بروكلمان، ١٩٩٥م: ٧/١٦٦).

٣. إبراهيم بن أحمد الجاربردي

لم يكن حظه في كتب التراجم و الطبقات وافراً فلم تتحدث عن سنة ولادته ونشأته ومؤلفاته المحتملة غير أنها اتفقت على أنه ردّ على العضد انتصاراً لوالده ومات بدمشق.

قال العسقلاني: «إبراهيم بن أحمد بن الحسن الجاربردي ابن الشيخ العلامة فخرالدين، وقفت له على ردّ على العضد انتصاراً لوالده وقدم دمشق وولى تدريس في المدرسة الجاروخية ومات إبراهيم بدمشق واستمر ولده فضل الله وهو صبي في تدريس الجاروخية وجعل نائبه شهاب الدين الزهري ومات فضل الله في أواخر ذي الحجة سنة ٧٧١» (العسقلاني، ١٩٩٣م: ٣/٨). كان من العلماء الأعيان، أخذ العلوم عن والده العلامة المشهور وبرع وفاق الأقران. قال حاجي خليفه في كشف الظنون في بحث العلامة عضدالدين الإيجي (٧٥٦ق) والفاضل فخرالدين أحمد بن حسن الجاربردي المتوفي سنة

٧٤٦ق: «إنّ العضد كتب إلى الجاربردي بطريق الاستشكال يسأله عمّا في الكشاف عن قوله تعالى سبحانه (فأتوا بسورة من مثله)^٣ وأجاب عنه الجاربردي بجواب لم يعجب عضد الدين فردّ الجواب عليه قال فكتب إبراهيم بن الجاربردي نصرّة لوالده انتهى» (التونكي، ١٣٤٤ق: ٢/٣). مكاتبات الجاربردي والإيجي جاء بكاملها في كتاب طبقات الشافعية للسبكي^٤.

إبراهيم بن أحمد بن الحسن الجاربردي التبريزي، الشافعي قدم دمشق ومات فيها (كحالة، ١٩٩٣م: ٩ / ١). لم يذكر العسقلاني سنة وفاته وذهب التونكي وعمر رضا كحالة إلى أنّ سنة وفاته كانت سنة ٧١٢ق. وإننا إن أخذنا بهذا التاريخ فيجب أن نُسلم أنه مات قبل أبيه وهذا يعارض ما ظهر من كتابه الفكوك في شرح الشكوك وكتب التراجم والطبقات التي أجمعت على أنه مات بعد أبيه، لذلك لانسلم بما ذكره عمر رضا كحالة والتونكي.

والمهم أنّ إبراهيم بن أحمد الجاربردي كان عالماً نحويّاً وفتياً ماهراً ألف كتاباً سماه الفكوك في شرح الشكوك شرح فيه كتاب أبيه شكوك على الحاجبية، ولم نعثر له علي مؤلفات غير هذا الكتاب؛ ومن المستبعد أن تكون له مؤلفات أخرى قد عفا عليها الزمان، ولعل هذا هو سبب عدم شهرة هذا العالم، فهو من المغمورين.

٤. أبواب الكتاب ومادته العلمية

لما كان الشكوك شرحاً لكافية ابن الحاجب، وكان الفكوك شرحاً للشكوك، وكان المتعارف بين الشراح الالتزام بمنهج المؤلف قدر الإمكان، لذلك رتب أبواب كتابه وفقاً لترتيب أبواب الكافية علماً بأنهم يذكر بعض الأبواب التي ذكرت في الكافية. فبدأ الكتاب بعد المقدمة بـ«الكلمة والكلام» ثمّ ذكر «الإعراب» و«المرفوعات» و«المنصوبات» و«المجرورات» و«التوابع» و«المبني» و«المعرفة والنكرة» و«العدد» و«المصدر» و«اسم الفاعل» و«الفعل المضارع» و«نواصب الفعل المضارع» و«جوازم الفعل المضارع» و«فعل ما لم يسم فاعله» و«الأفعال الناقصة» و«أفعال المقاربة» و«إعراب ما التعجيبة» و«أفعال المدح والذم» و«تعريف الحرف» إلى أن ختم بـ«حروف الجر».

٥. عرض المادة العلمية

بدأ الجاربردي كتابه بمقدمة بدأها بذكر التوحيد والتوحيد وتمجيد سيد الأنبياء (ص). إنّ هذه المقدمة تكشف عن ثقافة صاحبها وعلمه وقد كتبها بأسلوب استخدم فيه السجع وأكثر فيه من المترادفات وزينه بأبيات لشعراء كبار وهذا ما يدلّ على ثقافته الواسعة وتبحّره في اللغة. لقد صرّح المؤلف بالغرض من تأليف الكتاب في المقدمة حيث قال: «وإنّ كتاب الكافية في النحو كتاب كثير الفوائد محتو على الفرائد وعليه لوالدي السعيد ومولاي الشهيد روح الله روحه ونور ضريحه إیرادات اشتمل عليها كتاب سمّاه بالشكوك هي دُرر من فكره وغرر من نقده لم ينقبها إلا ذهنه الثاقب وحدته الصائب سلك فيها مسلك الاختصار واختار طريق الإيجاز والاقتصار ولوّجازه لفظه ودقة معانيه افتقر إلى شرح كلّ الافتقار» (الجاربردي، د.ت: ١).

يتّضح من كلام المؤلف أنّه سعى إلى شرح كتاب شكوك على الحاجبية لما وجد اختصاراً شديداً في كلام أبيه مع دقة واسعة في معانيه فبيّنه وفكّ غموضه كي لا يتعسر الفهم على القارئ، حيث قد ترددت في كتابه عبارات تدلّ على هذا من أمثالها: (وفيه بحث) أو (وفيه نظر)، ويقول أحياناً: (وفيه نظر من غير مرة) ولاشك أنّ هذه العبارات تدلّ على مدى دقته. إعتد الشارح في هذا الكتاب على منهج قائم على الوصف والتعليل، فقد كان يذكر النصّ ابتداءً ثم يشرحه فهو يعتمد إلى نصّ من الكافية والشكوك ثم يشرح اعتراضات تحيلها أبوه وأجوبتها، ثم يبسط القول فيها ويذكر ما يدور حول المسائل من آراء ويشرح رأي ابن الحاجب وأبيه فيها ويستقل أحياناً بآراء خاصة به ويؤيد ويعارض ما اختاره وما ردّه من الآراء بالتعليل والتدليل. ومن الأمثلة على ذلك شرحه لقول أبيه في باب تعريف المفعول المطلق حيث قال: «قال رحمه الله: قوله^٦ المفعول المطلق اسم ما فعله إلى آخره إن قلت أن الصناعة النحوية تقتضي أن يقيد حد ساير المفاعيل بالاسم، فما الموجب للتقييد هنا وتركه في غيره؟» (المصدر نفسه: ١١٥) فقد تحدث عن اشتراك المفاعيل في كونها أسماء ولزوم تقييد تعريف كل واحد منها بالاسم، وتحدث أيضاً عن تقييد التعريفات بالجنس ثم بما يقوم مقامه، إنّ إهماله التقييد بالجنس في باقي المفعولات، وذكره إياه ههنا لا يخلو من دليل.

ولقد طغي المنطق والفلسفة علي أسلوبه طغياناً واضحاً واستخدم اصطلاحات منطقية كثيرة، نحو: الحد، الماهية، الجامع، المانع، موجبة جزئية صغيرة وموجبة كلية كبرى ونحو ذلك. ولذلك اتصف شرحه بالغموض وقد تكون عبارة الجاربردي فيها شيء من التعقيد وأعني بالتعقيد أنه كان يكثر من تشعيب الاعتراضات وتفريغها ثم الجواب عليها . فكان يكرر هذه العبارات «فإن قلت ... قلت ...».

ومن ذلك قوله عند شرحه لاعتراض أبيه في تعريف المفعول به: «عرّف المصنّف المفعول به بأنّه الذي وقع عليه فعلُ الفاعلِ، فاعترضَ عليه بأنّ التعريفَ غيرُ مانعٍ لدخولِ ما ليسَ منه فيه... وبأنّه غيرُ جامعٍ لخروجِ ما هو منه...» (الجاربردي، د.ت: ١٢٦).

وأمثلة هذا في الكتاب كثيرة جداً.

والجدير بالذكر أنّ بعض الباحثين المحدثين كالدكتورة أميرة علي توفيق قد ذهبت إلى أن اعتبرت اصطناع الشراح لأسلوب المناطقة والفلاسفة أمراً طبيعياً وأعدت ذلك إلى عدة عوامل: «بعضها يرجع إلى العصر حيث تفلسفت فيه العلوم؛ لأنّ الفلسفة والمنطق كانا قد ترجما من اليونانية إلى العربية وبعضها يرجع إلى المرحلة التي وصل إليها تطور الدراسات النحوية وذلك أنه أشيع بين الناس أن النحو لم يبق فيه زيادة لمستزيد ولم يكن أمامهم سوى التوغل في العناية باتقان أساليب الجدل والتفنن في إخراج الألفاظ وإيجاد التأويلات العقلية والتعمق في التعليل والتفلسف فيه حتى ليتمكن القول بأنّ براعة أغلب النحاة اقتصرت في هذا العصر على اصطناع منهج جديد في دراسة قضايا النحو ... يحظى فيه المنطق والفلسفة بمكانة بارزة» (الرضي، ١٩٩٣م: ١/٥٨).

٦. منهج الجاربردي

ويمكن أن نجمل أبرز ملامح منهج الجاربردي في كتابه بالأمر الآتية:

١.٦ الوسطية بين الإطناب والاختصار

لاشكّ أن كتب النحو تفاوتت بينها في المنهج، ما بين مفرط مسهب، ومختصر مقل ومنهم

من سلك منهجاً وسطاً بين أولئك وهؤلاء. أما الجاربردي فقد اتخذ لنفسه منهجاً وسطاً إذ استشهد به قوله: «وخير المذاهب أوسطها» (الجاربردي، د.ت: ٢٤٤). وهذا يعني أنه كان يميل إلى الوسطية في المنهج؛ ولكنه كان أحياناً يقع في شرك الإطالة التي من شأنها أن تغرق القاريء في بحار الجدل والحجاج والتعليقات والتأويلات المتكلفة واستعمال المصطلحات المنطقية، كقوله في المفعول معه: «فإنه لو صح وجوده أي لو يحقق وثبت وجود المعنى المقتضي لوجب النصب إذ لا مانع عن ترتب مقتضاه عليه وحيث وجد السبب وانتفى المانع وجب وجود المسبب وإذ لم يجب فلم يوجد فافتراقاً» (الجاربردي، د.ت: ١٤٠-١٤١).

وقد استوفى الجاربردي جميع المسائل التي أوردها أبوه. وهذه السمة دليل على أن الهدف من وضع هذا الكتاب هو الشرح والفكوك؛ فإنه كان يستفيد كثيراً من أمثال هاتين العبارتين «بيان ذلك» و«تقرير ذلك» و«فيه نظر» و«فيه نظر من غير مرة». ومن أمثلة إطنابه المفيد قوله، وهو يستقصي جميع أنواع التاء في اللغة: «والتاء لكونها للوحدة إذ لم يقصد بها الافتراق لأنها إما افتراق بين مذكر ومؤنث في الصفة كضارب وضاربة أو في الاسم كشيخ وشيخة وإما بين الجنس والوحدة كتمر وتمرّة وإما بين الواحد والجمع وهي للواحد كبغال وبغالة أو للجمع ككماء^٢ وكمأة وإما للمبالغة في التأنيث كناقّة وإما في الجمعية كحجارة في جمع حجر أو في الصفة كعلامة، وإما لنسبة كأشاعمة والمهالبة وإما لعوض كفرازة في جمع فزان إذ الأصل فرازين عوض التاء عن المحذوف ومثل يا أبت فإنّ التاء قد عوض عن ياء المتكلم وإما للعجبة حصراً مستفاداً من الاستقراء ولا شيء منها سوى الوحدة بجائز للإرادة» (المصدر نفسه: ٣-٤).

مع أنّ الجاربردي كان يطنب أحياناً إلا أنه كان أيضاً يتجنب التكرار بل يميل إلى الاختصار في الموارد التي يراها تستوجب ذلك. مثال ذلك قوله في باب الفاعل: «فإنّ الجملة إما فعلية أو اسمية والقسمة ثنائية لا ثالث للقسمين على ما بيّن في موضعه». وفي باب أفعال المقاربة قال: «هذا السؤال والجواب ظاهر غني عن البيان». وقال في باب اسم الفاعل والمفعول: «وما أورد على تعريف اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة غني عن البيان». وقال في باب (إذن) إحدي نواصب الفعل المضارع: «غني عن الشرح لوضوحه».

٢.٦ التعليل

١.٢.٦ القياس (الاستقراء)

الترم الجاربردي بالاستقراء والقياس، حيث قال في باب المفعول معه: «والمعلوم من الاستقراء الذي هو أقوى دلائل هذا الفن...» (المصدر نفسه: ١٣٩) والاستدلال بهذا الأصل في كلامه كثير جداً.

ويقول في باب المرفوعات، إذ ذكر ضمير (هو) المذكر للإشارة إلى (المرفوعات): «فإن قلت عاد إلى المتقدم والتذكر لأنه مأول بمذكر، قلت صحّ لو ثبت في الكلام نظيره لكن الثابت عكسه ولانسلم جواز القياس فيه» (المصدر نفسه: ٨٠).

ويقول في باب المنصوب بلا التي لنفي الجنس: «اختلف في مسألة (لا أبا له) و(لا غلامي له) ومنشأ الخلاف كون أبا معرباً بالألف مع أنه مفرد مذكر بحسب الظاهر وكون غلامي محذوفاً عنه نون التثنية من غير إضافة ظاهره والقياس يقتضي حذف الألف عن الأول وإثبات النون في الثاني» (الجاربردي، د.ت: ١٦٩).

٢.٢.٦ ربط المواضع النحوية بالمواضع الفقهية

جعل الجاربردي العلل النحوية كالعلل الفقهية وقال: «إن العلل النحوية كالفقهية إنما تستنبط بعد وجود الأحكام بواسطة المناسبات بين العلل والمعلولات مثل كون الفاعل مرفوعاً بعد أن يحقّق لنا بالاستقراء كونه كذلك استنبطنا العلة وهي كونه أقلّ وكون الرفع أثقل فأعطي الرفع الفاعل دفعاً للثقل وهذه العلة تعلّق بالمعلول المذكور بعد أن ناسب أقلّيته وثقل الرفع لكونه مرفوعاً هذا إذا تحقّق أما إذا احتُمِلَ حكمين مختلفين فيصير من المعنى المناسب إلى تعيين أحد المحتملين مثل المضاف إلى ياء المتكلم فنقول كون الإسم مضافاً إلى ياء المتكلم ناسب كونه مبنياً فيكون مبنياً بياناً المناسبة أنّ الإضافة إليها اقتضت كسرة هي كسرة المناسبة وتلك الكسرة للبناء لا محالة، إذ لو كان للإعراب لما وجد في غير التركيب الإسنادي إذ لا إعراب إلا فيه لكنّه غير لازم لوجود الكسرة في الإضافة في مثل غلامي أمّا لزوم كون ما هي فيه مبنياً فالأنّ المراد بالمبني ما ليس حركات أو اخره وسكناته بعامل والذي أضيف إلى ياء المتكلم كذلك» (المصدر نفسه: ١١٨).

٣.٢.٦ التعليل بالتشابه

أنّه كان يستخدم التشبيه في التعليل التوضيحي فكان يوضح الشيء بذكر نظيره. مثال ذلك أنّه حينما أراد أن يوضح تعريف المفعول المطلق ذكر تعريف الحال واستدل به على صحة تعريف المفعول المطلق إذ قال: «(كرهت كراهة صدر عني فيما سبق من الزمان) وإن صدق عليه أنه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه لكن لا من حيث أنه فاعل للفعل المذكور وهذه الحيشية مرادة - وإن لم يذكر - فخرج عن التعريف، ونظير المفعول المطلق في إرادة الحيشية في حده - وإن لم يذكره - حدّ الحال فإنه عزّفه بأنه ما بين هيئة الفاعل أو المفعول كقولك (رأيت رجلاً عالماً) مع أن الوصف ليس بحال فيكون الحد مدخولاً فيه وأجاب بأن الوصف وإن كان مبيناً لهيئتي الفاعل أو المفعول لكن لا من حيث أنه فاعل أو مفعول بل من حيث الذات فلم يدخل في حدّ الحال إذ الحيشية مرادة - وإن لم يذكره - والتحقيق أن الوصف وضع ليدل على هيئة الذات مطلقاً» (المصدر نفسه: ٤٥).

و في إعراب الاسم المضاف إلى ضمير ياء المتكلم قال: «فإنّ الكسرة البنائية خالفت الإعرابية حقيقة واجتماع المعرفين المتخالفين اقتضاءً ممتنعاً أيضاً شهد له باب تنازع العاملين» (المصدر نفسه: ٤٥).

٤.٢.٦ التعليل المنطقي

لقد سبق أن أشار الجاربردي في مقدمة شرحه إلى أنّ هدفه فكّ وجازة لفظ أبيه وبيان دقائق معانيه، لأنّ أباه أحمد الجاربردي كان دقيقاً في تعامله مع الحدود والتعريفات دقة جعلته يستدرك ويوضح تعريفات ابن الحاجب وحدوده، وصاحبنا إبراهيم قد تبع منهج أبيه في تعامله مع الحدود، لكنه كان يشرح ويوضح متناولاً القضايا والأحكام النحوية بالتفصيل فقد أكثر فيه من التعليقات العقلية والمنطقية قصداً للإيضاح والإقناع فكان يوضح مراد أبيه على أحسن وجه، وهذا هو غرضه الأساسي الذي من أجله وضع الجاربردي هذا الشرح. كقوله في الإعراب: «إنّ الحدّ لم يطابق المحدود فإنّه عرف بأنه الذي يختلف آخره به والذي يحصل به اختلاف آخر المعرب ليس الإعراب بل أنواعه ولا شيء من أنواع الشيء بالشيء» (الجاربردي، د.ت: ٣٢-

٣٣). ثم قال: «أجاب بأننا لانسلم صدق سلب كونه إعراباً عن الذي يختلف آخره به مطلقاً فإن الإعراب لما كان جزء كل واحد من أنواعه التي لها الاختلاف صدق عليه أنه الذي اختلف به من حيث أنه جزء لما هو سبب الاختلاف، وهذا الجواب متكلف فيه فإنه وإن اندفع به سلب الاطلاق عليه مطلقاً لصدقه عليه مجازاً إلا أنه بقي الإيراد بلزوم كون أنواع الشيء نفسه إن أراد به تعريف الحقيقة، وإن أراد به مجرد التمييز بقي عليه الإيراد لعدم ترتب المقصود عليه لبقاء الالتباس بأنواعه يعد ويمكن أن يجاب بأن المراد تمييزه عما يشارك في الوجود اللفظي ولما لم يوجد في غير أنواعه المعلومة بالتعريف بالتمييز امتاز» (المصدر نفسه: ٣٣).

٥.٢.٦ التعليل بعدم وجود النظير السماعي (السماع أو النقل)

مثال ذلك تعليله عدم عمل شبه فعل في المفعول معه، إذ علل ذلك بعدم النظر؛ أي: علله بعدم وجود مورد عمل فيه شبه فعل في المفعول معه، وهذا يفهم من نصه التالي: قال الجاربردي: «الانتقاض وعدمه مبني على جواز القياس في اللغة وعدمه إذ لم يوجد في الكلام شبه فعل عمل في مفعول معه وحينئذ صحة ورود المثال نقضاً مبني على صحة تركيبه وهو إن صحّ لصحّ بالقياس على الفعل بناءً على جوازه فإن قلنا بعدم الجواز لم ينتقض لعدم صحة التركيب حينئذ إذ لم يساعده نقل ولا قياس و إن قلنا بجوازه فينتقض إلا أن يريد بالفعل المذكور في التعريف، الفعل وما أشبهه» (المصدر نفسه: ١٤٢).

ويقول في المفعول معه: «إذا جعل مقصوداً على السماع كما هو مذهب كثير من علماء هذا الفن فالتعريف حينئذ لتمييز ما وقع في الكلام منصوباً بأنه مفعول معه من غيره من المنصوبات» (المصدر نفسه: ١٤٣).

٦.٢.٦ الإجماع

كان يلتزم بالإجماع كما قال في باب المستثنى: «وكل ما هو على خلاف الإجماع فبين فساده» (المصدر نفسه: ١٥٧).

ويقول في مسوغات الابتداء بالنكرة: «لانسلم تخصيص المبتدا بثبوت الخبر إذ المراد بثبوته إما ثبوته في نفس الأمر أو عند المتخاطبين أو عند أحدهما والكل باطل ...، أما الأول

فلامتناع رجل قائم بالإجماع وإن ثبت الخبر في الواقع وأما الثاني فلصحة زيد فاضل إجماعاً»
(المصدر نفسه: ١٠٣-١٠٤).

٣.٦ الاستشهاد

تنوعت الشواهد في شرح الجاربردي، فاستشهد بشواهد من القرآن الكريم، وشواهد شعرية
ونثرية، وبحث فيما يلي كلاً على حدة:

١.٣.٦ الاستشهاد بالقرآن الكريم

عدد الشواهد القرآنية التي استشهد بها الجاربردي في شرحه قليل جداً، إذ ألزم نفسه في كثير
من الأحيان بشرح شواهد أبيه وابن الحاجب، ومع أنه من فقهاء عصره وخبير بمعاني القرآن
وله ردّ على العضد في آية (فأتوا بسورة من مثله)، سبق ذكره. رغم كل ذلك فإنه استشهد
بعدد قليل من الآيات القرآنية وربما سبب ذلك يرجع إلى الإيجاز الذي انتهجه في هذا الشرح.
ثم إنه لم يستشهد بآيات كاملة. بل كان يستشهد بما فيه مورد الشاهد من الآية، مراعاة
للاختصار وذلك عناية منه بموضع الشاهد، ولم يستشهد لكل مورد بأكثر من آية واحدة
فقط، ولم يذكر الآية إلا مسبوقة بعبارة (قوله تعالى) نحو قوله في الحال: «... بيان الملازمة
بالقياس على قوله تعالى ﴿هذا بعلبي شيخاً﴾^٨ وقوله في المثني: «... يدل عليه قوله تعالى:
(ورفع أبويه على العرش)^٩» وأيضاً قوله في المضاف إليه: «وذلك أنّ الفعل يقع المضاف إليه
كقوله تعالى: (يوم ينفع الصادقين)»^{١٠}.

٢.٣.٦ الاستشهاد بالشعر العربي

استشهد الجاربردي بأشعار العرب قليل جداً أيضاً. وقد تنوعت طريقتة في إيراد الشاهد
الشعري من ذكره لنصف بيت إلى بيت كامل، وكما لم يلتزم منهجاً واحداً في إيراد الشواهد
الشعرية، كذلك في نسبتها إلى قائلها فهو تارة ينسب الشاهد لقائله ويتركه دون نسبة تارة
أخرى. ومن أمثلة ذكر نصف البيت مكتفياً به، قوله في بحث الفاعل: «فإن قلت لا نسلم
أنه لا يسند إلى ما قبله و السند ما وقع في قول الفصحاء مثل قول الزبراء (ما للجمال

مشيئها ويُيداً^{١١}، وقول امرئ القيس (فقل في مقبل نحسُه متغيِب)^{١٢}، وذلك قوله في أفعال المقاربة: «يدل عليه ما جاء في شعر الحماسة (فأبت إلى فهم و ماكدت آتياً)^{١٣}». ومن أمثلة ذكر البيت كاملاً قوله في غير المنصرف: «بما فيه علتان من التسع ثم صرف للضرورة مثل قول الشاعر:

أعدِ ذَكَرَ نَعْمَانٍ لَنَا إِنْ ذَكَرَهُ هُوَ الْمِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوُّعٌ^{١٤}»

وقوله في المفعول معه: «وبمعنى رب كقول الشاعر:

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسٌ إِلَّا الْيَعْفِيُّرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ^{١٥}»

٣.٣.٦ الاستشهاد بالنشر

إنَّ الأمثلة النثرية التي كان يوردها الجاربردي لشرح القاعدة النحوية وتوضيحها، تتسم بالوضوح والسهولة لأنه يقدّمها بطريقة سهلة وبسيطة. ويمكن تقسيم الشواهد النثرية في الشرح إلى: الحديث الشريف، والمثل، والكلام. وقد اعتنى الجاربردي بشواهد الكلام أكثر. علماً بأنَّ منهجه في عرض الشواهد النثرية كان متنوعاً فقد يعرض شاهداً واحداً أو شاهدين أو أكثر.

الأمثال: لم يستشهد الجاربردي بالأمثال إلا بمثل واحد وقد شرح هذا المثل وذكر موضع استعماله حيث قال في أفعال المقاربة: «وما صار مثلاً في كلامهم من قولهم (عَسَى الْعُوَيْرُ أَبُوساً)^{١٦} أنه كان ناس في غار فأنهار عليهم فهلكوا أو الأبؤس جمع بؤس أي عسى أن يكون هذا الموضوع موضع بوس يضرب به لكلّ شيء يخاف منه لحوق شرّ» (الجاربردي، د.ت: ٢٤٠).

الحديث الشريف: لم يستشهد الجاربردي إلاّ بحديث شريف واحد حيث قال في بحث المنصوب بلا التي لنفي الجنس: «وأيضاً دخول لا على المعارف من غير تكرير كثير وقوعه منه مسألة الأصل قضية و(لا أبا حسن) ففيه حديث (وإذا هلك كسرى فلا كسرى بعده)^{١٧} (المصدر نفسه: ١٧٣).

جمل نثرية: تنوع منهجه في الاستشهاد بالأمثلة حيث رأيناه تارة يستشهد للموضوع الواحد بمثال واحد، وتارة بمثالين، وثالثة بأكثر من ذلك:

فمثال استشهاده بمثال واحد قوله في المفعول معه: «فإنه لو كان كذلك لما جاز انتصاب المفعول معه لكنه جائز كقولك (جاءَ البردُ والطَّيَالِسَةُ)» وكذلك قال في العطف: «ويُرد أيضاً عطف الجملة على الجملة ك (زيدٌ قامَ وعمروُ جاءَ)» وقال في النعت: «لأنه مستقيم بالنسبة إلى الصفات الثانية المستمرة مثل (زيدٌ طالقٌ إمرئته حابضٌ جاريتَه)».

ومثال استشهاده بمثالين يعضد أحدهما الآخر قوله في أفعال المدح والذم: «وهذا مثل قولهم (الحمدُ لله الحميد) فإنَّ تقديره (هو الحميد) حذف وجوباً لذلك ومثله (سمعٌ وطاعةٌ) أي (أمري وفي ذمتي لأفعلن)» (المصدر نفسه: ٢٤). وكذلك قوله في المفعول معه: «وكذا في كلِّ ما هو مفعول معه وقع مصاحباً للفاعل كقولك (استوى الماءُ والخشبةُ) و(جئتُ أنا وزيداً)» (المصدر نفسه: ١٤١).

ومثال استشهاده بأكثر من ذلك قصداً لاحكام الموضوع قوله في التوابع: «ما ليس من التوابع من الثواني الكائنة على إعراب السوابق كجبة في قوله (كسوتُ زيداً جبةً) وفاضلاً في (علمتُ زيداً فاضلاً) ودرهماً في (أعطيتُ زيداً درهماً) وأمثالها» (المصدر نفسه: ١٧٨). وكذلك قوله: «ولا موافقة لفظاً ولا محلاً فلم ينعكس الثاني (جاءَ القومُ ثلاثةً ثلاثةً) و(قرأتُ الكتابَ فصلاً فصلاً) و(تبيئتُ الحسابَ باباً باباً) فإن كل ثانٍ منها بإعراب سابقه سابقة من جهة واحدة وليس يتابع فلم يطرد» (المصدر نفسه: ١٨٢).

٤.٦ أغراض الشواهد النحوية

أما أغراض إيراد الشواهد النحوية في شرح الجاربردي فمتعددة فهي:

١.٤.٦ توضيح القاعدة النحوية و شرحها

هذا هو القسم الأكبر، حيث يسوق الجاربردي الشاهد ليوضح أن الظاهرة النحوية شائعة كثيراً، فيكون الشاهد فيها بمثابة شرح للمسائل، واتباع لقواعدها، أي إنها مما يجوز استعمالها، ومن أمثلة ذلك قوله في المفعول معه: «فإنه لو كان كذلك لما جاز انتصاب المفعول معه لكنه جائز كقولك (جاءَ البردُ والطَّيَالِسَةُ) وكذا في كل ما هو مفعول معه وقع مصاحباً للفاعل كقولك

(استوى الماء و الخشبة) و(جئت أنا وزيداً)» (الجاربردي، د.ت: ١٤١). وقوله في الحال: «المصنف حكم بعدم جواز تقدم الحال على المحرور مستنداً بأن الأصل أي ذوالحال إذا لم يتقدم علي الجار فالفرع أي الحال أولى وأجدر بأن لا يتقدم اعتراض عليه بمنع الأولوية المذكورة إذ لم يلزم توافق الفرع أصله في جميع الأحكام والسند جواز تقدم الحال عن الفاعل على فعله مع عدم جواز تقدم الفاعل عليه مثل (ضارباً ذهب زيد)» (المصدر نفسه: ١٤٧-١٤٨).

٢.٤.٦ شرح الاعتراض على الحدّ والجواب عنه

إذ يستند إلى الشاهد لبيان الاعتراض ويردّ عليه؛ حيث يثبت ويمكن الاعتراضات والأجوبة في ذهن القارئ، ومثال ذلك قوله في الاعتراض على تعريف المفعول المطلق: «أن المنصوبات في مثل (مريض مرضاً) و(صحح صحته) و(مات موتاً) كل واحد منها مفعول مطلق ولم يصدق التعريف عليه» (المصدر نفسه: ١١٦)، حيث عرّف ابن الحاجب المفعول المطلق بأن: «هو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه» (ابن الحاجب، د.ت: ١٨) وكذلك قوله في الاعتراض على غير مانعية تعريف المفعول معه: «إذ يدخل فيه ما ليس من المعرف، منه قول القائل (ضربت زيداً وعمراً) لصدق التعريف على (عمراً) مع أنه ليس بمفعول معه بل هو مفعول به وفاقاً» (المصدر نفسه: ١٣٨). حيث عرّف ابن الحاجب المفعول معه بأن: «هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظاً أو معنى، فإن كان الفعل لفظاً، وجاز العطف» (ابن الحاجب، د.ت: ٢٣). وقوله في باب التمييز: قوله: «والأفلا»^{١٨} غير منعكس لعدم التنوين حيث لم ينعلم بالإضافة، مثل قولك (خواتم فضية) فإن قلت غير منصرف؛ وإن خزل عنه التنوين لفظاً لكنه مقدر فيه، فلم ينعلم وجازت الإضافة لذلك، ومما يدل على وجوده تقدير قولهم (هؤلاء خواتم بيت الله) على نصب بيت بأنه معمول حواج وشرط عمله التنوين» (المصدر نفسه: ١٥٢)، لأن النحاة اتفقوا على تقدير التنوين في (حواج) (الحلي)، وجاء الجاربردي بهذا المثال لشرح الاعتراض على (خواتم فضية) وتقديره (خواتم فضية) ونحو قوله في العدد: «أن الحد غير مُطَرَّد^{١٩} لدخول ما ليس منه فيه وذلك لأن مثل قولك (ذراع وذراعان وبيع وبعان وقفيز وقفيزان) إلى غير ذلك من أمثال، يصدق عليه أنه متعين لكميته الآحاد مع أنها ليس من الأعداد»

(الجاربردي، د.ت: ٢١٢)، إذ قال بن الحاجب في تعريف اسم العدد: «أسماء العدد ما وُضِعَ لكمية آحاد الأشياء» (ابن الحاجب، د.ت: ٣٨).

٣.٤.٦ إبطال رأي المخالفين

قال ابن الحاجب في تعريف الأفعال المقاربة: «ما وُضِعَ لِدُنُوِّ الخَيْرِ» (المصدر نفسه: ٤٨)، فاعترض عليه الجاربردي بقوله: «المراد بالخبر في قوله «ما وضع لدنو الخير» إما أن يكون الخبر المخصوص بأفعال المقاربة أم لا بل مسنداً آخر»، ثم أجاب: «أنا نختار أن المراد بالخبر غير الخبر المخصوص، من مسند إلى أمر آخر، ولا يلزم خروجها عن التعريف؛ إذ التعريفات إنما هي بالنظر إلى ما عليه المعرفات بحسب الأصل، والمسند في الأصل ليس بمعنى قارب، بل الذي جعل فعل المضارع عوضاً عنه؛ فإن معناه (كأد زيداً خارجاً) و(عسى زيداً خارجاً)، عُوِّضَ عنه الفعل المضارع، يدل عليه ما جاء في قول الشاعر:

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئِيَا وَكَمْ مِثْلَهَا فَارْقُتْهَا وَهِيَ تَصْفُرُ

(الجاربردي، د.ت: ٢٤١)

٤.٤.٦ بيان أشكال ومعان مختلفة للموضوع

مثال ذلك قوله في المفعول معه: «كما جاءت الواو في الكلام بمعنى الجمعية المطلقة ك(رأيتُ زيداً وعمراً بعده أو قبله) جاءت بمعنى مع كقولهم (استوي الماء والخشبة) وبمعنى (رب) كقول الشاعر:

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ إِلَّا الْيَعْفَيْرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ

وبمعنى القسم كما في قوله تعالى (والنجم) (المصدر نفسه: ١٤٤). وكذلك قوله في التنازع: «وهو ما إذا كان الأول طالباً للفاعل فقط والثاني للمفعول فقط أو بالعكس مثل (ضربتُ وضرتني) أو (ضرتني وضرتُ زيداً أو زيداً)» (المصدر نفسه: ٩٣). وقوله في المضاف إليه: «والجملة أيضاً يقع مضافاً إليها بعض الظروف كإذ وإذا وحيث مثل (و إذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم) ٢٠ و(إذا تتلى عليهم آياتنا) ٢١ و(أقتلوهم حيث نقتلهم) ٢٢» (المصدر نفسه: ١٧٥).

٥.٦ موقف الجاربردي من الخلافات النحوية

لأنستطيع القول بأن الجاربردي في شرحه كان ينهج نهج مدرسة البصرة أو مدرسة الكوفة أو مدرسة بغداد أو مدرسة مصر، بل كان عالماً مطلعاً على آراء البصريين والكوفيين مستقلاً في انتخاب إحدى المدارس، فهو في الأخذ بأحد الآراء أو رده كان يعتمد على الأدلة والبراهين ويناقش أدلة المعارضين، ويجيب عنها إلا أنّ الجاربردي كان يختار الرأي القوي ذا الأدلة الواضحة القوية فيتبعه، ويقوّيه ويدعمه بالتعليل والتدليل والبراهين، وكان أحياناً يضيف أدلة من عنده. وحينما لم يتضح له الرأي الصحيح في مسألة فإمّا لا يختار رأياً وإمّا يختم كلامه بقوله: «والله أعلم بالصواب» أو «هذا ما خطر لي ههنا».

كان الشارح أحياناً يختار رأي البصريين وفقاً للأدلة وأحياناً يختار رأي الكوفيين وقد يختار رأياً لغير المدرستين وان يشير إلى موقف ابن الحاجب دون أن يتبعه في ذلك، لكنه يدافع بالأدلة عن الرأي الذي يختاره أبوه في كثير من الأحيان. كقوله في رفع الفعل المضارع إذ يقول: «اختلف في أنّ العامل في الفعل المضارع حالة الرفع ماذا فالكوفيون أكثرهم على أنه التجرد عن النواصب والجوازم، والكسائي على أنه حروف المضارعة والبصريون على أنه كونه قائماً مقام الاسم. والمصنف (ابن الحاجب) اختار الأول (رأي الكوفيين)» (المصدر نفسه: ٢٣١-٢٣٢). وأشار الجاربردي في منتهى البحث إلى موضعه وهو موضع ابن الحاجب، بقوله: «رَوَّحَ اللهُ رُوحَهُ^{٢٣} قَالَ الصَّوَابُ أَنْ يَاقِدَ ذَكَرَ النَّوَاصِبِ وَالْجَوَازِمِ ثُمَّ يَذَكُرُ مَا يَقْتَضِي الرَّفْعَ فَإِنَّ مَعْرِفَةَ التَّجَرُّدِ عَنِ الشَّيْءِ فِرْعُ مَعْرِفَةِ ذَلِكَ الشَّيْءِ» (الجاربردي، د.ت: ٢٣٥).

ومن أمثلة مخالفته لابن الحاجب مسألة اختلاف الكوفيين والبصريين في أعرف المعارف؛ حيث ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المبهم أعرف من الاسم العلم وذهب البصريون إلى أنّ الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم واختلفوا في مراتب المعارف فذهب سيبويه إلى أنّ أعرف المعارف الاسم المضمّر (الأنباري، ٢٠٠٢م: ٥٦٩). أمّا ابن الحاجب فقال: «أعرف المعارف المضمّر المتكلم ثم المخاطب» (ابن الحاجب، د.ت: ٣٧). لكن الجاربردي اعترض عليه وقال بأعرافية العلم و يوافق ابنه الشارح فقال: «العَلَمُ لَابَدُّ وَأَنْ يَكُونَ أَعْرَفَ الْمَعَارِفِ فَإِنَّهُ لَمْ يَتَنَاوَلَ غَيْرَ الْوَاحِدِ بِالشَّخْصِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنَ الْمَعَارِفِ» (الجاربردي، د.ت: ٢٠٧).

وقوله في إعراب ما التعجبية إذ يأتي بمذاهب ثلاثة ويختار مذهب الأخص خلافاً لابن الحاجب الذي اختار مذهب سيوييه: «عرفتُ عدمَ خلوِّ كلِّ مذهبٍ عن دخلٍ وإنَّ الأولَ والآخَرَ متساويانِ من حيث لزوم ما لم يعهد وأنَّ خيَرَ المذاهبِ أوسطُها، إذ حذفُ الخبرِ شائعٌ كثيرٌ، والله أعلمُ» (المصدر نفسه: ٢٤٤).

وقوله في الاستثناء: «... فحصل لك من هذا السياق أنَّ مذهبه (مذهب ابن الحاجب) ينافي الإجماع المنعقد على أنَّ الاستثناء من الإثبات نفي» (المصدر نفسه: ١٦).

٧. النتائج

من النتائج التي يصل إليها البحث هي:

١. يشرح الجاربردي كلام أبيه في كتاب شكوك على الحاجبية ويسط القول فيه كأنه شارح مستقل للكافية.
٢. يلجأ الجاربردي إلى التعليقات المنطقية والعقلية وقد يصيب بالغموض والتطويل.
٣. يتجنب التكرار والحشو في الكلام.
٤. كثر في تعليقات الجاربردي الاعتماد على القياس والاستقراء.
٥. كانت له عناية بمسائل الخلاف النحوي فأورد بعضها بشيء من الإيجاز؛ إذ لم يورد حجج الفريقين طلباً للاختصار وكان أحياناً يرحح هذا الرأي أو ذلك معتمداً على السماع والقياس.
٦. يعتمد الجاربردي على التمثيل في توضيح القاعدة النحوية، أتى به لأغراض منها تعزيز القاعدة النحوية وغير ذلك.
٧. يستشهد بشواهد قليلة من القرآن الكريم والشعر ويكثر في الاستشهاد بكلام العرب.
٨. كان الجاربردي ذا شخصية علمية ظهرت في عرض المادة العلمية ومناقشته آراء ابن الحاجب وأبيه وموافقته لهما وردّه عليهما أحياناً وترجيحه بعض مسائل الخلاف وآراءه المستقلة.

الهوامش

١. القرآن الكريم.
2. the chester beaty library a handlist of the manuscripts", Arthur j.Arberry
٣. البقرة/٣.
٤. راجع: عبدالوهاب بن علي السبكي، الطبقات الشافعية الكبرى، ج ١٠، صص ٤٧-٧٨.
٥. الضمير يعود إلى أبيه.
٦. الضمير يعود إلى ابن الحاجب.
٧. يبدو أنَّ الصحيح هو كمء (راجع لسان العرب مادة كمأ).
٨. هود/٧٢.
٩. يوسف/١٠٠.
١٠. المائدة/١١٩.
١١. حنا جميل حداد، معجم شواهد النحو الشعرية/٣٣٢، المصراع الثاني: أ جندلاً يحملن أم حليدا.
١٢. البيت الكامل: فظلاً لنا يومٌ لذيذٌ بنعمةٍ فقل في مقبلٍ نحسُهُ مُتَغَيِّبٍ (امرء القيس، ٢٠٠٤: ٣٧).
١٣. تأبط شراً، ديوان تأبط شرا و أخباره، ص ٩١.
١٤. مهيار الديلمي، الديوان، في الديوان: من الطيب ما كررته يتضوع، (١٨٤/٢).
١٥. جران العود النميري، الديوان، ص ٩.
١٦. ابوالفضل أحمد بن محمد بن ابراهيم الميداني، مجمع الأمثال، (١٧/٢).
١٧. محمود فجال، الحديث النبوي في النحو العربي، ص ٢٠٢.
١٨. قول ابن الحاجب: «إن كان بالتونين أو بنون التثنية جازت الإضافة وإلا فلا» (ابن الحاجب، د.ت : ٢٤).
١٩. أمرٌ مُطَرِّدٌ: مستقيمٌ على جهته (لسان العرب/ مادة طرد).
٢٠. البقرة/ ٣٤.

٢١. يونس / ١٥.

٢٢. البقرة / ١٩١.

٢٣. الضمير يعود إلى أبيه.

المصادر

القرآن الكريم.

ابن الحاجب (د.ت). الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط، التحقيق: صالح عبدالعظيم الشاعر، د.ط، القاهرة: مكتبة الآداب.

ابن العماد، عبدالحلي (١٩٩٤م). شذرات الذهب في أخبار من ذهب، د.ط، بيروت: دارالفكر.

امرؤ القيس (٢٠٠٤م). الديوان، شرح: عبدالرحمن المصطاوي، ط٢، بيروت: دار المعرفة.

الأنباري، ابوالبركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد (٢٠٠٢م). الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي.

بروكلمان، كارل (١٩٦٥م). تاريخ الأدب العربي، الترجمة: محمود فهمي حجازي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

تابط شراً (١٤٠٤ق). ديوان تابط شرا وأخباره، التحقيق: علي ذوالفقار شاكرا، ط١، د.ب: دار الغرب الإسلامي.

التونكي، محمود حسن (١٣٤٤ق). معجم المصنفين، د.ط، بيروت: وزكوغراف طباره.

الجاربردي، إبراهيم بن أحمد (د.ت). الفكوك في شرح الشكوك، د.ط، د.ب: د.ن.

حداد، حنا جميل (١٤٠٤ق). معجم شواهد النحو الشعرية، ط١، الرياض: دار العلوم.

دياب، عبد المجيد (١٩٩٣م). تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره، ط٢، القاهرة: دار المعارف.

الدليمي، مهيار (١٣٤٤ق). الديوان، ط١، القاهرة: دار الكتب المصرية.

الرضي (١٤١٤ق). شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، التحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، ط١. المملكة العربية السعودية: إدارة الثقافة و النشر بالجامعة.

الزركلي، خيرالدين (٢٠٠٥م). الأعلام، ط٦، بيروت: دارالعلم للملايين.

السبكي، تاج الدين أبي نصر عبدالوهاب بن علي بن عبد الكافي (د.ت). طبقات الشافعية الكبرى، التحقيق: محمود محمد الطناحي و عبدالفتاح الحلو، د.ط، د.ب: دار إحياء الكتب العربية.

منهج الجاربردي في كتابه الفكوك في شرح الشكوك ... ٤٥

- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن (١٩٦٥م). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ط١، د.ب: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- الشوكاني، محمد بن علي (د.ت). البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، د.ط، القاهرة: دار الكتب الإسلامي.
- شبهة، ابن قاضي (١٩٧٩م). طبقات الشافعية، التحقيق: حافظ عبدالعليم خان، ط١، حيدرآباد: دائرة المعارف العثمانية.
- العسقلاني، ابن حجر (١٩٩٣م). الدرر الكامنة في اعيان المائة الثامنة، د.ط، بيروت: دار الجيل.
- العودي النميري، حران (١٩٨٢ق). الديوان، التحقيق: نوري حمودي القيسي، د.ط، الجمهورية العراقية: دار الرشيد للنشر.
- فجال، محمود (١٤١٧ق). الحديث النبوي في النحو العربي، ط٢، الرياض: أضواء السلف.
- كحالة، عمر رضا (١٩٩٣م). معجم المؤلفين، ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الميداني النيسابوري، أبوالفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم (د.ت). مجمع الأمثال، التحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، بيروت: دار المعرفة.

